بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان

قاعة الصداقة ٢٠-٢١ يناير ٢٠٠٨

كلمة معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني

السيد / الزبير احمد الحسن

المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان
FIRST SUDANESE INTERNAL AUDIT CONFERENCE

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الوزراء

السادة / وزراء الدولة بوزارة المالية

السادة / وزراء الدولة

السادة / وزراء المالية بالولايات

السادة / وكلاء وأمناء الوزارات الاتحادية

السادة / أعضاء المجلس الوطني

السادة / رئيس وقيادات ديوان المراجعة القومي

السادة / أعضاء وفد البنك الدولي

السادة / مديري المراجعة الداخلية بالولايات

السادة / أعضاء الوفود المشاركة من كينيا، تنزانيا، جنوب أفريقيا، الكنغو

السادة / الأخوة المشاركين من المملكة العربية السعودية ودولة قطر

السيد / رئيس معهد المراجعين الداخليين لإقليم أفريقيا

السادة والسيدات والمشاركين الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

- أسمحوا ليّ أن أرحب بكم ترحيباً حاراً في فاتحة أعمال هذا المؤتمر، الذي حظي بحضور مقدر ومشرف من الخبراء والمهتمين بموضوع المراجعة الداخلية، وأن نقف معاً علي التجارب الثرة والمستجدات في المفاهيم والنظم والآليات والوسائل الناجحة في هذا السياق . والمراجعة الداخلية هي أحد أهم أدوات الرقابة المالية في الدولة، وتهدف إلي تعزيز نهجنا الرقابي، وبناء مقومات الحكم الراشد، الذي يلبي تطلعات مجتمعنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة والحياة الكريمة. كما انتهز هذه الفرصة لأعبر عن ترحابي الدافئ بكل الوفود التي تكبدت مشاق السفر لمسافات بعيدة للمشاركة في هذا المؤتمر. وأخص بالشكر جهود البنك الدولي التي بذلها ، مالاً ووقتاً ومشاركة لتأكيد نجاح هذا المؤتمر . وأتمني أن يجد كل المشاركين في هذا المؤتمر بيئة مواتيه عمدنا إلي تهيئتها لإنجاح هذا المؤتمر.

السادة والسيدات الحضور:

- أن الموضوع الرئيسي الذي يتناوله المؤتمر هو " أهمية دور المراجعة الداخلية وتطوير وتحسين أداءها نحو استغلال أمثل للموارد العامة"، وهو موضوع راعينا فيه التوقيت والملائمة، فمن حيث التوقيت فهو يجئ في الوقت الذي نقوم فيه بتطوير أنظمة إدارة المالية العامة بالدولة وتحديث القوانين واللوائح المرتبطة بترقية الأداء المالي العام ، أما من حيث الملائمة فإن المراجعة الداخلية تعتبر الحلقة المكملة للنظام

المالي للدولة، كآلية رقابية تبين مدي الالتزام بتطبيق النظم والقوانين واللوائح، وتظهر جوانب الخلل والضعف ومكامن القوة في النظام المالي والرقابي. ولذلك نأمل أن نجني ثمار مداولات ونتائج هذا المؤتمر من خلال استعراض الأوراق العلمية التي تغطي كافة جوانب المراجعة الداخلية، من منهجيات ونظم لتطوير المهنة، وسياسات الإصلاح المؤسسي والقانوني . كما يتناول المؤتمر موضوعات المساءلة والشفافية والمصداقية وغيرها من الموضوعات والقضايا التي تمثل المعالجات والتجارب الناشئة عن مختلف الممارسات الرقابية الحديثة ، ونحن علي ثقة من نجاح مداولاتكم والوصول إلي نتائج وتوصيات علمية وعملية سوف تجد حظها من التنفيذ أثراءاً لتجربتنا في هذا المجال.

السادة والسيدات

- لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية ، واتسعت دائرة نشاطها ودورها الرقابي باستمرار وذلك استجابة للمتغيرات في هياكل ونظم الحكم والإدارة للدولة ، واتساع نشاط الأجهزة الحكومية. وأيضاً المستجدات التي انتظمت الاقتصاد السوداني وتطوره والذي تمثل في الزيادة في حجم الإنفاق الإجمالي العام للدولة، الذي تطور خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ م إلي ٢٠٠٨ م، حيث قفز حجم الإنفاق العام من ٣,٣٤٩ مليون جنيه في عام ٢٠٠٠م إلي ٢٦,١٩٨ مليون جنيه في عام ٢٠٠٨م أي تضاعف ثمانية مرات وانعكس ذلك علي دور ومهام المراجعة الداخلية والسعي نحو تطوير أداءها وأساليبها لتواكب حجم التطور في الاقتصاد العام للدولة، كما نجد أن المراجعة الداخلية من حيث

الممارسة العالمية قد انتقلت من مفاهيمها التقليدية التي كانت تركز علي العمليات المالية وحماية الأصول، إلي المفهوم الحديث والذي يركز علي مراجعة كل الأنشطة داخل الوحدات الحكومية والأداء الكلي لها، ومدي التزامها بالسياسات واللوائح والقوانين الموضوعة ، مع استخدام الأساليب الإحصائية ومؤشرات القياس وتطبيق إجراءات المراجعة الداخلية في إطار استخدام التشغيل الآلي .

- أننا نؤمن بأهمية الدور الرقابي للمراجعة الداخلية وإسهامها في حماية موارد الدولة وأصولها وممتلكاتها، وتأمين أهداف النمو الاقتصادي والاجتماعي ورفاهية المجتمع، خاصة بعد أن تحققت إنجازات اقتصادية ضخمة وتوسعت قاعدة الاقتصاد جراء تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج التنموية أنفقت عليها الدولة استثمارات مقدره، مما يستوجب حمايتها من المهددات عبر أجهزة وآليات الرقابة خاصة المراجعة الداخلية والتي تعكس لنا عبر تقاريرها الموضوعية مدي تقدمنا نحو تحقيق أهدافنا التنموية والاقتصادية.

السيدات والسادة

- دعوني في هذه السانحة أن أعبر عن شكري بوجود شركاءنا في التنمية بحضورهم ومشاركتهم في هذا المؤتمر الذي نأمل أن يكون دافعاً لتأكيد دعمهم لبرامجنا التنموية ومساعداتهم المالية والفنية ، وكما تعلمون فإن الدعم المالي الذي يقدم لنا من شركاءنا

في التنمية لتنفيذ مختلف البرامج التنموية يتم استغلاله واستخدامه بكفاءة عالية، ووفقاً لشروط الاتفاقيات المشتركة ، مما يعزز بناء جسور الثقة القوية في التعامل بيننا . من جانب آخر أوكد أن لإسهاماتهم المشتركة مع الإدارة العامة للمراجعة الداخلية ستساعد كثيراً في ترسيخ مفاهيم الشفافية المالية والمساءلة لتزداد أكثر قوة ومردوداً.

السيدات والسادة:

- تسعدني أيضاً مشاركة معهد المراجعين الداخليين القانونيين بالولايات المتحدة الأمريكية (The Institute of Internal Auditor (IIA)) في هذا المؤتمر ، ممثلاً في رئاسة إقليم أفريقيا (وسط وشرق أفريقيا) بقيادة السيد / Billy Mwencha وممثلي فروع المعهد بالدول الأفريقية ، (تنزانيا ، جنوب أفريقيا وكينيا) ونعلم أن هذا المعهد عبر مشواره العلمي الطويل قد عزز من دور ومهام المراجعة الداخلية كمهنة تخصصية ووضع المعايير التي ترسخ الأداء والسلوك المهني للمراجعين . وهو بذلك يتحمل عبء تطوير مهنة المراجعة الداخلية في العالم. وتأسيساً علي ذلك فأنني أوكد لكم أننا في وزارة المالية والاقتصاد الوطني نشيد بجهود هذا المعهد في أنشاء فرع له بالسودان (Sudan Chapter) والذي سيري النور قريباً بأذن الله من خلال الجهد التكاملي الذي بدأته الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لتأسيس هذا الفرع وإسهامه المتوقع في تأهيل وبناء قدرات المراجعين الداخليين بالبلاد ومنحهم الزمالات القانونية في المراجعة الداخلية للارتقاء بمهنة المراجعة الداخلية الوطنية.

الأخوة والأخوات

- لقد حرصنا أن يشارك مدراء المراجعة الداخلية من ولايات البلاد المختلفة وهم حضور بيننا الآن، مشاركين في هذا المؤتمر لجني ثمار محصلة نتائجه، والاستفادة منها في تحسين أداء المراجعة الداخلية في ولاياتهم، وهي في خاتمة الأمر ستؤدي إلي النهوض والارتقاء بمهنة المراجعة علي امتداد الوطن.
- ويسعدني أيضاً مشاركة الأخوة المراجعين الداخليين في القطاع الخاص، وقد عمدت الدولة إلي تحريك هذا القطاع وبناء قدراته حتى يساهم بفعالية في النشاط الاقتصادي، لذا فإن وجودهم بالمشاركة في هذا المؤتمر يؤدي إلي إثراء هذا المؤتمر وتبادل المعرفة وعكس تجارب الآخرين.

الأخوة والأخوات

- لذا انطلاقاً من هذا النهج الذي اتبعناه والذي حقق نجاحات كبيرة أدعو الأخوة المراجعين الداخليين بالقطاعين العام والخاص أن يحرصوا علي المشاركة في هذا المؤتمر وأن يولوا المواضيع المطروحة نقاشاً وحواراً جاداً بناءاً مثمراً، وأن يتفاعلوا مع بقية أفراد الوفود المشاركة لجني مزيد من الخبرات والمعرفة التي تفضي إلي بناء جسور التواصل إلي ما بعد نهاية المؤتمر.

السيدات والسادة

- لقد تناول المؤتمر موضوع المساءلة باعتباره العمود الفقري لتحقيق رسالة وزارة المالية وولايتها علي المال العام ، فمن هذا المنظور وخاصة في ظل نهج الدولة الحالي نحو الوفاق الوطني وبناء وطن موحد ، فإن موضوع المساءلة يعتبر من أهم ركائز الحكم الرشيد ، وتمنح في ذات الوقت شرعية رقابة المجتمع علي أجهزة الدولة ومؤسسات الحكم في استخدام الموارد العامة . كما أن المساءلة تمثل وعد والتزام من القيادات العليا بإدارة الموارد وتوظيفها بكفاءة وفعالية عالية، تخدم في نهاية المطاف أهداف الدولة في البناء والتقدم .
- من الجانب الآخر فإن المساءلة التنفيذية تعني القيود والضوابط التي تضعها الجهات التي تملك السلطة في فرض عقوبات رادعة علي تصرفات العاملين بالدولة علي كافة المستويات ، ولذلك فإنه كلما كانت هنالك مساءلة تنفيذية، فإن اتجاهات العاملين بالدولة نحو اتخاذ قرارات تخدم مصالحهم الخاصة علي حساب المصلحة العامة سوف تقل . وبذلك فإن المساءلة التنفيذية تشكل رادعاً للفساد . وتعتمد المساءلة بدرجة كبيرة علي تأثير العقوبات وقدرة الأجهزة القائمة بها علي مراجعة الأعمال والقرارات والممارسات التي تتم في المستويات التنفيذية المختلفة في وحدات الدولة.

السيدات والسادة

- أن المؤتمر قد جعل الشفافية أحد محاوره الأساسية ، فالشفافية في الإدارة المالية في أجهزة الدولة وجميع هيئاتها، تعتبر شرطاً أساسياً لترقية الأداء الاقتصادي والحد من الفقر . كما أنها تعتبر أحد أهم العناصر الرئيسية للحكم الرشيد، وبذلك فهي من دعامات تعزيز حسن استخدام الموارد العامة من أجل التنمية. كما ثبت أيضاً أن الشفافية هي أحد أهم أشكال مراقبة العاملين، وعنصراً مهماً في بناء القدرات لتنمية ذاتية مستدامة . من هنا فأنني أدعو إلي تشجيع الاعتراف المتزايد بقيمة الشراكات فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة بموضوع الشفافية، لبناء أساس راسخ تستند إليه الشفافية والحكم الرشيد .
- في الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لإدارة المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة صاحبة الفكرة والجهة المنظمة لهذا المؤتمر، وكل المراجعين الداخليين الذين ساهموا في إنجاح هذا المؤتمر. وكل الجهات التي ساهمت ووقفت وراء إنجاح هذا المؤتمر.
- وفي الختام يسعدني أن أعلن أن المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان قد افتتح الآن رسمياً ، مع تمنياتي لكم جميعاً، وقتاً طيباً، ومداولات علمية وموضوعية، تكون ثمرتها نتائج وتوصيات بناءه، نأمل في الاهتداء بها لتعزيز الدور الرقابي للمراجعة الداخلية .

وأشكركم جميعاً لحسن استماعكم .

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان

قاعة الصداقة ٢٠-٢١ يناير ٢٠٠٨

كلمة السيد/ مدير عام المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة

السيد/ د. الطيب مصطفي أبو قنايه

المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان
FIRST SUDANESE INTERNAL AUDIT CONFERENCE

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الوزراء

السادة / وزراء الدولة بوزارة المالية

السادة / وزراء الدولة

السادة / وزراء المالية بالولايات

السادة / وكلاء وأمناء الوزارات الاتحادية

السادة / أعضاء المجلس الوطني

السادة / رئيس وقيادات ديوان المراجعة القومي

السادة / أعضاء وفد البنك الدولي، السيد/ ادورد أولولو ، اليستر مون ، نستر كوفي

السادة / مديري المراجعة الداخلية بالولايات

السادة / أعضاء الوفود المشاركة من كينيا، تنزانيا، جنوب أفريقيا، الكنغو

السادة / الأخوة السودانيين المشاركين من المملكة العربية السعودية ودولة قطر

السيد / رئيس معهد المراجعين الداخليين لإقليم أفريقيا

السادة والسيدات والمشاركين الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

الأخوة والأخوات

- أسمحوا ليّ بدءاً أن أعبر لكم عن شعوري الصادق بالعرفان الجميل تجاهكم جميعاً ، وباسم أخوتكم في الإدارة العامة للمراجعة الداخلية أرحب بكم في هذا الصباح وأنتم تشاركونا مؤتمرنا الأول للمراجعة الداخلية، فقد كان لحضوركم الكبير هذا معني عميقاً في نفوسنا وجميلاً في أعناقنا.

فكان لزاماً علينا أن نشكركم جميعاً علي تلبيتكم دعوتنا، ولا أود أن أميز بينكم، فكلكم أعز مكانه وقدراً في نفوسنا، ولكن دعوني أن أخص بالشكر الذين ساهموا في إنجاح هذا المؤتمر وعلي رأسهم الأخ وزير المالية والاقتصاد الوطني راعي هذا المؤتمر ، كما أخص بالشكر الأخ وكيل وزارة المالية الشيخ المك الذي دعم فكرة هذا المؤتمر وسانده، وكذلك الأخوة بالبنك الدولي وعلي رأسهم السيد/ بارمندا بارار الذين قدموا الدعم المادي، وكما أخص بالشكر الأخوة السودانيين الذي جاؤوا من خارج السودان ليساهموا بجهدهم في وضع لبنه في هذا الصرح بإذن الله.

السادة والسيدات الحضور:

- لقد كانت المراجعة الداخلية فيما سبق وقبل أكتوبر ١٩٩٧م عبارة عن أقسام صغيرة للتفتيش والمتابعة وتتواجد في وحدات حكومية قليلة جداً ويطلق عليها مجازاً

(مراجعة داخلية) وكانت هذه الأقسام تتبع لديوان الحسابات ومشاركين للمحاسبين في العمل التنفيذي ويتبعون للمدير المالي أو مدير الحسابات أو مراقب الحسابات.

- وقد حدثت واقعة تاريخية في قضية مالية وصلت إلي المحكمة الجنائية ، وعند إصدار الحكم آنذاك كان يجب أن يتم تحديد المسئولية. وتبين أنه لا يوجد نص قانوني يوضح أن القسم الذي يباشر المراجعة الداخلية بأنها " مراجعة داخلية " وأن لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية حددت المسئولية في المدير المالي (المشرف المباشر علي الحسابات) مما أدي في وقتها أن يحكم القاضي طبقاً لذلك.
- أما الإدارة العامة للمراجعة الداخلية العاملة الآن، فقد تقرر أنشاؤها بموجب لائحة المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة لعام ١٩٩٧ م بموجب قرار السيد/ وزير المالية والاقتصاد الوطني مستنداً علي قانون الإجراءات المالية والمحاسبية لعام ١٩٧٧م المعدل في عام ١٩٩٥م ، وكان الغرض منها أن تكون آلية للتأكد من تنفيذ قانون الإجراءات المالية والمحاسبية ومدونة التشريعات التي تحكم الوظيفة العامة والمنشورات والقرارات الصادرة من وزارة المالية والتي تصب في إحكام الرقابة علي المال العام .
- ومنذ إنشاؤها كان هنالك تطور متواضع في أداء المراجعة الداخلية فقد كان التركيز علي المراجعة الحسابية التفصيلية، وبالتالي أدي ذلك إلي إضعاف المهام والخدمات التي يمكن أن تقدمها هذه المهنة لضمان كفاءة وفعالية دور المراجعة.

- بجانب ذلك نجد أن هنالك العديد من العوامل التي أدت إلي قصور الأداء في المراجعة الداخلية، ونذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر، فقد كان هنالك فشل في استقطاب الكفاءات المؤهلة والذين لديهم القابلية والسمات الشخصية للنجاح والترقي في مجال المراجعة الداخلية، كما أن مهنة المراجعة الداخلية، يبدو أنها غير جاذبة مهنياً ومالياً بجانب عدم موضوعية النظرة الاجتماعية للمراجعة الداخلية وفوق ذلك فإنه لم تكن هنالك استراتيجية واضحة لتطوير الكوادر المتاحة حالياً للمراجعة.
- لقد ازدادت هذه الفجوة مع توسع النشاط الاقتصادي والتغير الكبير في هيكلته بالإضافة إلي ازدياد حجم وعدد الوحدات والهيئات الحكومية، كما أن السودان قد دخل في العديد من الشراكات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والتي من متطلباتها أداء أعمال سليمة في جميع الأنشطة المالية والتشغيلية تتسم بالشفافية والمصداقية وبالتالي فقد تم التأكد وبما لا يدعو مجالاً للشك أن هنالك حاجة ماسة إلي اتخاذ خطوات جريئة لإحداث نقله نوعية في ممارسات وأساليب المراجعة الداخلية لترتقي إلي مواصفات الممارسات العالمية لكي تقوم المراجعة الداخلية بدورها الفعال في القطاعين العام والخاص ليكون ذلك إسهاماً حقيقياً في تطوير الاقتصاد الكلي للدولة.

- لقد بدأنا نلتمس المشارب نحو تطوير عمل المراجعة الداخلية حيث تبلورت فكرة هذا المؤتمر ليمثل الخطوة الأولي لرحلة طويلة مليئة بالتحديات، ولكن بالإصرار وهمة وعزم هؤلاء الرجال وشقائقهن وبالعمل الدؤوب بإذن الله سوف نحقق الأمل المرتجي.
- ولكي ننظم أعمال هذا المؤتمر فقد كان هنالك سعياً متواصلاً لنجد الأشخاص الذين لديهم الاهتمام بالمراجعة الداخلية فقد تسارعوا إلينا بفكرهم وعلمهم وجهدهم إلي أن رأي هذا المؤتمر النور وأصبح ماثلاً أمامكم.
- وقد غطي المؤتمر بعض المواضيع التي رأي القائمين علي أمره أن تكون هي البداية ولكن قطعاً فإن هنالك العديد من المحاور لم تتمكن من تغطيتها.
- فاليوم نجد أن الأدبيات الحديثة للمراجعة الداخلية بدأت تتحدث عن مفاهيم وأساليب ومعايير للأداء والسلوك المهني بصورة لا مثيل لها، بل أصبح هنالك الآن ما يعرف بالقاعدة المعرفية المشتركة Common Body of Knowledge والتي تركز بناء المهارات المحورية (الأساسية) والمهارات المساندة التي ترتكز علي التفكير المتعمق ، لذا فإننا سنبدأ بمشيئة الله في السير في هذا الدرب تأهيلاً وتدريباً لأخوتنا المراجعين.
- ومن الخطوات العملية التي بدأناها في مسيرة تطوير هذه المهنة بالسودان أننا قد قدمنا ولأول مرة قانون المراجعة الداخلية بالسودان ليكون مرتكزاً وإطاراً يخدم تطوير المهنة بجانب خطوات الإصلاح المؤسسي التي تبدأ من تجديد البناء الهيكلي للإدارة

وتطوير المسار الوظيفي للمراجعين وصولاً إلي الاستقلالية، أملاً في أن يواكب السودان التطورات المختلفة في مجالات المراجعة والإدارة المالية.

- كما بدأنا وبحمد الله في تأسيس معهد المراجعين الداخليين القانونيين بفرع لذات المعهد بالولايات المتحدة الأمريكية لمنح الزمالات المهنية التخصصية .
- وختاماً أخوتي وأخواني أسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل أخوتكم المراجعين الداخليين الذين وقفوا شهوراً عديدة يعدون العدة، وقد سهروا الليالي، ما وهن لهم عزم ولا كلت لهم عزيمة حتى جمعوكم علي صعيد واحد لتبدأو مسيرة الانطلاق الكبرى بمشيئة الله.
- أننا واثقون بأننا سنجني ثمار هذا المؤتمر ونجاحاته والتي هي نتاج مداولاتكم.

وكما يقول المثل:

Where many people are, nothing can go wrong

- كما أشكر كل من ساهم وأسهم ولا يسع المجال لذكرهم فلهم منا كل الشكر والعرفان ومن الله الجزاء الأوفى.

وأشكركم جميعاً لحسن استماعكم .